العلاقات الأمريكية- العراقية ١٩٩١ - ٢٠٠١

م.د. عمار حميد ياسين
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

المقدمة

أن استقراء تاريخ العلاقات الأمريكية- العراقية ومافرزته تفاعلاتها من احداث وسلوكيات نجد ان الولايات المتحدة الامريكية منذ نشوئها كدولة مستقلة وفي ضوء اعتبارات النشأة والتكوين فأنها قامت على اساس مبدأ جوهري ألا وهو مبدأ البراغماتية واغتنام الفرص والتوسع على حساب الآخر.

ومع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق توافرت للولايات المتحدة الامريكية الفرصة السانحة والمناسبة لكي تعيد تشكيل اقليم الشرق الاوسط سياسيا واقتصاديا وعسكريا على وفق منطق الطروحات والاجنات الغربية التي تتناغم مع مصالحها الحيوية، بهدف تعزيز مديات الهيمنة الامريكية وديمومتها في أقليم الشرق الاوسط، والذي يعد أحد اهم ركائز الاستراتيجية الامريكية العالمية، ومن هنا برز العراق كنقطة انطلاق للسيطرة على مقتربات الاقليم الجيوستراتيجية.

فمنذ بداية عقد السبعينات من القرن العشرين أدخل العراق في دائرة الاهتمام الامريكي الفعال، أذ شكل من الناحية الفعلية كابحا أومعوقا للاستراتيجية الامريكية في اقليم الشرق الاوسط، لاسيما اذا علمنا أن الاقليم اكتسب اهمية جيوستراتيجية ذات قيمة حقيقية آبان مرحلة الحرب الباردة، بعده اهم الحلقات الاستراتيجية الفاعلة لاحتواء النفوذ السوفيتي في تلك المرحلة، ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وزوال الخطر الشيوعي أخذت الولايات المتحدة الامريكية تفكر في صياغة استراتيجية جديدة قائمة على ايجاد العدو البديل، ومناطق نفوذ تعزز هيمنتها على العالم وفق مرتسمات

مشروعها الامبراطوري، وفي سياق حراكها الاستراتيجي، أي أن انتهاء الحرب الباردة غير التوازنات الاستراتيجية كلها بحيث ان الحاجة الامريكية لم تعد قائمة على ايجاد القوة الكافية لخدمة اهدافها، وانما اصبح على الولايات المتحدة الامريكية ايجاد اهداف جديدة لتوظيف مفردات القوة العسكرية من اجل تحقيقها، ومن هنا وجدت الولايات المتحدة الامريكية في (التطرف الاسلامي) خطراً وتهديداً ماثلاً كبديل جديد يهدد مصالحها الحيوية من جانب، ومن جانب آخر لكي تعزز مديات التفكير الاستراتيجي الامريكي المتعلق بكيفية توظيف فكرة العدو في أطار الاستراتيجية الامريكية لمرحلة مابعد الحرب الباردة.

وعليه فأن احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، حفزت الولايات المتحدة الامريكية لأعادة التفكير في صياغة جديدة لأستراتيجيتها الداخلية والخارجية ليتمخض عن ذلك رؤية استراتيجية مفادها: اعتناق الاسلوب الوقائي في الاستراتيجية الامريكية.

فالولايات المتحدة الامريكية لاتحركها ألا مصالحها الحيوية التي باتت بعد أنفرادها على قمة الهرم السياسي الدولي تمتد على مساحات جغرافية واسعة من العالم، على الرغم من تفاوت درجة واهمية تلك المصالح في العالم، وبقدر تعلق الامر بالعراق فأن درجة المصالح والتهديدات التي يشكلها العراق حيال الاستراتيجية الامريكية في اقليم الشرق الاوسط حتى بعد عملية أحتوائه وفرض العقوبات الدولية عليه، يفسر لنا ذلك القدر من الاهمية التي وضعت العراق في دائرة الفعل الاستراتيجي الامريكي.

فرضية البحث

أن العراق قد أستحوذ على مكانة محورية في المدرك الاستراتيجي الامريكي، لاسيما قبل الحرب العراقية-الايرانية، فضلا عن أن موضوع البحث حمل لنا أشكالية اتسمت بتعقد العلاقات مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية وصعوبة استقرائها بصورة واضحة، كونها دراسة تبحث تفاعلات وسلوكيات تعد اغلبها سلبية معتمدة المعادلة الصفرية، أي دراسة تنظيم العلاقة بين الطرف الاول (القوي) والطرف الثاني(محدود الامكانيات)، أي التفاوت في مستويات القوة بين الطرفين

والتي ترتب عليها انتهاج أسلوب فرض ارادة الطرف الاول على الثاني، وتكمن الاشكالية كذلك في التناقض بين المعلن والثابت من الاهداف الامريكية في أطار العلاقة مابين الطرفين، لاسيما أذا علمنا أن الحرب على العراق واحتلاله العام ٢٠٠٣ لم تكن حلقة منفصلة عن حلقات المشروع الامبراطوري الامريكي في اقليم الشرق الاوسط عامة والعراق خاصة.

وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التساؤلات الآتية:

١- هل شكل العراق مكانة مهمة في الادراك الاستراتيجي الامريكي؟
٢- ماهي طبيعة العلاقات الأمريكية- العراقية مرحلة مابعد الحرب الباردة ١٩٩١- ٢٠٠١ ، وماهي أوجة التطور؟
٣- كيف انعكست أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ على مسارات او طبيعة العلاقات الأمريكية- العراقية منذ عام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠٠٣ ؟

وفي ضوء التساؤلات التي تم طرحها في فرضية البحث فقد تم تقسيم موضوع البحث الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول: الادراك الاستراتيجي الامريكي للعراق، وكرس المبحث الثاني: لمناقشة تطور العلاقات العراقية- الامريكية مرحلة مابعد الحرب الباردة ١٩٩١- ٢٠٠١، اما المبحث الثالث فقد اختص بدراسة أثر أحداث ١١ايلول ٢٠٠١ وانعكاساتها على طبيعة العلاقات العراقية- الامريكية. وأخيراً جاءت الخاتمة مدونين فيها الاستنتاجات الرئيسة.

المبحث الاول

الادراك الاستراتيجي الامريكي للعراق

للتعرف على مكانة العراق في الادراك الاستراتيجي الامريكي، سوف يتم تناول هذا المبحث وفق المحاور الآتية:

أولاً: الاهمية الجغرافية:

من المعروف لدى الباحثين والمختصين في مجال الدراسات الجغرافية ان العراق يقع في شمال شرقي الجزيرة العربية أي في جنوب القارة الاسيوية، ويحده من الشمال تركيا، ومن الشرق الجمهورية الاسلامية الايرانية، ومن الجنوب دول الخليج العربي، ومن الغرب جزءاً من المملكة العربية السعودية، والاردن وسوريا[1].

لذا فقد شغل العراق موقع جغرافي ذي اهمية استراتيجية مميزة، فهو يقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة اسيا، والقسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي مما اضفى على موقعه الجغرافي ميزة جيوستراتيجية تصنف في خانة المدركات الاستراتيجية لأهمية العراق في دائرة الاستقطابات الدولية والاقليمية[2]، لا سيما اذا علمنا ان خارطة أقليم الشرق الاوسط تبين لنا بأن العراق يشكل محور برزخ بري وحيد بين الشرق الاوسط والفناء الخلفي الممثل بالقارة الاوربية، وبين اسيا حتى المحيط الهادي، اذ نرى ان العراق محاطاً بالبحار ما بين الخليج العربي وبحر قزوين والبحر المتوسط[3].

وفيما يتعلق باطلالته على الخليج العربي فقد اكسبته اهمية أستراتيجية مضافة، وهذه الاهمية نابعة اساساً من القيمة الجيوستراتيجية لأقليم الخليج العربي ذاته، اذ ان الموقع الجغرافي للخليج العربي وما يتمتع به من مركز استراتيجي واقتصادي مميز، قد اضفى على الطريق الملاحي فيه اهمية بارزة كيف؟ ان الهيمنة على الطريق الملاحي في الخليج العربي يعني التحكم بألية حركة الاساطيل التجارية والعسكرية ومن ثم فرض الهيمنة الكاملة على الخليج العربي، اذ ان عرقلة الملاحة فيه تعني عدم ضمان انسيابية حركة امدادات الطاقة الى دول العالم، ومن هنا يأتي اهتمام دول العالم بهذا الطريق الملاحي الاستراتيجي وضرورة المحافظة عليه[4].

وأتساقاً مع ذلك فأن الاهمية الاستراتيجية للعراق في المدرك الاستراتيجي الامريكي قد تنامت مؤشراتها الرقمية في اطار المعادلة الاستراتيجية الدولية لاقليم الشرق الاوسط، ولا سيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بسبب وقوعه في مركز القوس الممتد من وسط وشبه جزيرة الاناضول حتى بحر العرب جنوب شبه الجزيرة العربية التي استندت عليه دعائم

الاستراتيجية الامريكية لتحقق فكرة الربط بين منطقة حلف شمال الاطلسي واستراتيجية التواجد الامريكي في منطقة القرن الافريقي من جهة، فضلاً عن وقوعه في منطقة الامتداد الجغرافي البري في منطقة القوقاز حتى المحيط الهندي شرقاً، أي انه يتحكم في الرقعة الجغرافية الارضية التي تفصل الخليج العربي عن التخوم الروسية من جهة اخرى(٥).

كما اشار العديد من الباحثين والمختصين بالشأن الاستراتيجي الى ان العراق يتمتع بموقع جغرافي مهم، ولعل في مقدمتهم رواد النظريات الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية (هالفورد ماكندر، نيكولاس سبيكمان، والكسندر دي سفرسكي)، ففي نظرية الاطار او الحافة الارضية اوضح سبيكمان ان العرق يقع ضمن منطقة ما اطلق عليه بـ(الحافة او الاطار الارضي) والتي تعد اهم من منطقة القلب نفسه التي حددها ماكندر وتشكل منطقة الثقل الرئيسة في صياغة التوجهات نحو السيطرة العالمية مستقبلاً بحيث تشكل هلالاً يحيط بالقلب الروسي(٦)، في حين ان ماكندر بالمقابل قد اكد على اهمية موقع العراق في نظريته قلب العالم ١٩٠٤- ١٩١٩م، وكذلك العالم الروسي الكسندر دي سفرسكي في نظريته القوة الجوية مفتاح البقاء عام ١٩٥٠، قد اشار الى ان العراق يقع في منطقة التداخل او التقاطع والتي اطلق عليها سفرسكي (منطقة المصير) والتي تعد من اهم المناطق الجيوستراتيجية في العالم ومن ثم فهي تمثل مكامن الخطر ومفتاح الهيمنة على العالم، لذلك فقد عد الموقع الجغرافي للعراق ذو اهمية كبيرة في اجندة الاستراتيجيات العالمية(٧)، وتتضح لنا هذه الاهمية الاستراتيجية للعراق عن طريق ما اشار اليه (بروس رايدل)(X):

من ان العراق يتمتع بموقع جغرافي جيوستراتيجي ذو قيمة سياسية واقتصادية وعسكرية وامنية، اذ يقع على حدود ايران وتركيا وسوريا والاردن ودول الخليج العربي، مما اسهم في اعطاء العراق اهمية استراتيجية كبيرة في خانة المدركات الاستراتيجية الدولية ولا سيما الامريكية، نظراً لأهميته الاستراتيجية ذات المؤشرات الجغرافية المؤثرة على الصعيدين الاقليمي والدولي(٨).

ثانياً: الاهمية السياسية:

لقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية الاهمية السياسية الاستراتيجية

للـدور الاقليمـي الفاعـل للعـراق في التوازنات الاقليمية وتأثيره على الانظمة السياسية في اقليم الشرق الاوسط، اذ اتضحت مدركات هذه الاهمية السياسية منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومرحلة الحرب الباردة، الامر الذي حفز الولايات المتحدة الامريكية الى الاعلان عـن برنـامج النقطـة الرابعـة وفي هـذا الخصوص اشار جون فوستر دالاس الى امكانية دعم العراق من الناحية المادية وذلـك عـن طريـق التخصيصـات الـتي حددتها وزارة الدفاع الامريكية لمساعدة دول اقليم الشـرق الاوسـط ولا سـيما العراق، وهذا بطبيعة الحال يعكس لنا مـدى حجـم المكانـة الـتي يضـطلع بهـا العـراق بوصـفه لاعـب اقليمـي في اطـار المدرك الاستراتيجي الامريكي في اقليم الشرق الاوسط[٩]، لا سيما اذا ادركنا ان الاهتمـام الامريكـي بالـدور الاقليمـي للعراق في اقليم الشرق الاوسط قد اتخذ منحى اخر وذلك بعد قيام حرب تشرين العـام١٩٧٣، وانتهـاج العـراق سياسـات قائمـة علـى فكـرة مؤداهـا توظيـف امـدادات الطاقـة كـأداة ضـاغطة ضـد الدول التي تساند الدور الاسرائيلي في اقليم الشرق الاوسط، اذ تمكن العراق مـن اسـتقطاب الـدول العربيـة وبلـورة موقف عربي موحد خلال حرب تشرين العام ١٩٧٣ مما عد نقطة تحول بارزة في حركية وفاعلية الدور الاقليمي للعراق في اقليم الشرق الاوسط[١٠].

وامتـداداً لـذلك فقـد اسـتندت الاسـتراتيجية الامريكيـة لمرحلـة مـا بعـد الحـرب البـاردة علـى مرتكـزات ذات معطيـات ترمـي الى فـرض الهيمنـة الامريكية الاحادية على العالم، ولتعزيز مقتربـات هـذه الاسـتراتيجية اسـهمت الولايـات المتحـدة الامريكيـة في ادخـال العراق ضمن اطار ازمة دولية جديدة تسـمى بـ(حـرب الخلـيج الثانيـة ١٩٩١) وكنتيجة لذلك حدث التوتر ثم القطيعة في مسـتويات العلاقـات العراقيـة-الامريكية بعد دخول العراق الكويت في اب العـام ١٩٩٠، وعلـى اثرهـا صـنف العراق في خانة الدول التي تشكل تهديداً للسلم والامـن الـدوليين وذلـك ضـمن اطـار الاسـتراتيجية الامريكيـة الجديـدة القائمـة علـى تثبيـت دعـائم التفـرد الاحادي الامريكي بالشؤون العالمية[١١].

وفي اذار العـام ٢٠٠٣ قامـت الولايـات المتحـدة الامريكيـة بـأحتلال العراق وتدمير قدراته العسكرية والبنية التحتيـة، ومـن ثـم تم احتـواء دوره السياسـي في اقلـيم الشـرق الاوسـط

كمنطلق اساس لتحقيق اجندة المصالح الامريكية والتي من بينها احتواء الاطراف الاقليمية ذات النهج او الرؤى المتقاطعة مع الولايات المتحدة الامريكية(١٢).

واتساقاً مع ذلك نستطيع ان نخلص القول الى:

بروز المعادلة الاستراتيجية التالية القائمة على اساس الافتراضات الجيوستراتيجية الامريكية الجديدة في اقليم الشرق الاوسط والتي مفادها:

ان السيطرة على العراق توفر امكانية عالية جداً الى السيطرة على المفاصل الجغرافية الحيوية في الاقليم والتي تقود الى الهيمنة على امدادات الطاقة الحيوية في الاقليم، والهيمنة على امدادات الطاقة تؤدي بطبيعة الحال الى ان تؤشر لنا امكانية التحكم في آلية المتغير الاستراتيجي الاقتصادي المؤثر في ترتيب هيكلة النظام الدولي وفق المنظور الاستراتيجي الامريكي، فضلاً عن ان احتواء العراق يعد بالمحصلة تطويقاً وتحجيماً لدوره الاقليمي السياسي ذو الفعل الاستراتيجي المؤثر في دائرة اقليم الشرق الاوسط والاستعاضة عنه بأستراتيجيات بديلة قد تؤدي الى تحقيق مقتربات الهيمنة الامريكية في الاقليم وفق معطيات التفكير الاستراتيجي الامريكي الجديد في المنطقة والذي يتضمن رسم خارطة تحالفات استراتيجية جديدة لدول اقليم الشرق الاوسط.

ثالثاً: الاهمية الاقتصادية:

تتضح مؤشرات الاهمية الاقتصادية- الاستراتيجية للعراق عن طريق ما يمتلكه من امدادات الطاقة (النفط- الغاز الطبيعي- والموارد المعدنية) التي تعد عنصراً استراتيجياً في اوقات السلم والحرب على حد سواء، فضلاً عن وجود الاسواق الكبيرة التي تستوعب البضائع والسلع ومؤشرات الطلب المتزايد من جهة المستهلك فيها.

يعد العراق أحد اغنى بلدان العالم بثروته النفطية، فالنفط يمكن ان يثير الصراع بين دول العالم في القرن الحادي والعشرين بعِده مادة محدودة غير قابلة للتجدد، ويتميز عن الموارد الاخرى، بسبب دوره المحوري في الاقتصاد العالمي، وقدرته على اشعال نزاعات واسعة النطاق، ولذا في وقت ما للمستقبل لن تكون الامدادات الطاقوية كافية لتلبية الطلب المرتفع، وسيواجه العالم عجزاً مهماً، وهكذا سيكون

التنافس على الامدادات الطاقوية ذو ميزة او منحى تصاعدي[١٣].

وتتمثل الاهمية الاستراتيجية للنفط العراقي بمقومات ايجابية عديدة فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية في قائمة الدول التي تحتوي على اكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام، اذ تكاد تجمع تقديرات الخبراء في هذا الشأن الى ان حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام العراقي قد يصل الى ١١٨ مليار برميل، وهو ما يعادل ١٢٪ من اجمالي الاحتياطي العالمي للعام ٢٠٠٤، فضلاً عن وجود دلائل تشير الى مناطق تحوي احتياطات نفطية جديدة غير خاضعة لاجراءات الاستثمار والتنقيب[١٤]، ومما يعزز الاهمية الاستراتيجية لأمدادات الطاقة النفطية في العراق انها متعددة المكامن ضمن اطار الحقل الواحد، وتقع على مسافة قريبة من سطح الارض، ولا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة، وكلفة الاستكشافات والمشاريع التطويرية والاستثمارية لحقول النفط العراقية منخفضة جداً، وللدلالة على ذلك تشير التقارير العالمية الى ان تكلفة استخراج برميل النفط في العراق تتراوح بين (٢-٥) دولارات مقارنة مع غيرها من مناطق العالم النفطية الاخرى التي تصل تكلفة استخراج برميل النفط فيها الى ما بين (١٢- ١٨) دولار، مما اضفى على امدادات الطاقة في العراق اهمية استراتيجية مضافة لما يتمتع به من مكانة في اولويات الادراك الاستراتيجي الامريكي[١٤].

فضلاً عن ان اهمية امدادات الطاقة النفطية لاتكاد تقتصر على مجرد كون النفط سلعة اقتصادية بل يتجاوز الامر الى الاهمية السياسية لذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية للهيمنة على الامدادات الطاقوية بهدف ضمان استمرارية تدفقه من ناحية، ومن ناحية اخرى توظيفه كأداة فاعلة ومؤثرة في خانة المدركات التنافسية والصراعية في ميدان السياسة الدولية، وذلك لتعزيز ركائز الانفرادية والهيمنة ضمن اطار الاستراتيجية الامريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة[١٥].

فقد برز مفهوم (الامن العالمي على صعيد تأمين الامدادات الطاقوية) الوارد في وثيقة (السياسة القومية للطاقة) الذي تضمن بعدين اساسيين[١٦]:

الاول: توافر الامدادات الطاقوية الكافية لسد الحاجة.

الآخر: ان تكون الامدادات الطاقوية ضمن اسعار مقبولة من وجهة النظر الغربية بصورة عامة الامريكية خصوصاً. وفي الصدد نفسه آشار أحد اعضاء الكونغرس الامريكي في ١٨ نيسان العام ٢٠٠٣ قائلاً:

"بأن النفط هو الذي يحرك القوة العسكرية ويدعم الميزانية القومية، ويسير السياسات الدولية، ولم يعد مجرد سلعة تباع وتشترى ضمن حدود موازين العرض والطلب في السوق العالمية، بل تحول الى عامل قوة في قضايا الامن القومي وموازين القوة العالمية[١٧].

واتساقا مع ذلك فأن موقع العراق في المدرك الاستراتيجي الامريكي لا يقتصر على المصالح الطاقوية فقط، وانما يمتد ليشمل معظم المجالات الاقتصادية الاخرى (الاسواق، والاستثمارات)، فعلى صعيد الاسواق تعد مسألة استيعاب الاسواق من الاهداف الاقتصادية الاستراتيجية الامريكية، اذ تعد من اساسيات نمو الاقتصاد الامريكي الرأسمالي[١٧]، لا سيما ان اهمية الاسواق العراقية تتصاعد كنتيجة حتمية للمنافسة الاقتصادية العالمية بين الولايات المتحدة الامريكية من جهة، والقوى الصناعية في اوربا واليابان من جهة ثانية، وضرورة احتكار السوق العراقية بشكل خاص، بوصفها سوقاً واعدة، خصوصاً بعد سنوات الحصار الطويل وما خلفه من تدمير للبنى التحتية العراقية، لهذا اصبح هدفاً لما اطلق عليه (بأعادة البناء الشامل)، والتي تعد من بين مفردات الاهداف الاقتصادية الامريكية لاحتلال العراق، فضلاً عن الاستئثار بفائض القوة الشرائية مع تحفيز سكانه على الاتجاه او الميل نحو انماط الاستهلاك الغربية وذلك من اجل ترويج الثقافة الاقتصادية الغربية (ترويج العولمة) كأحد اهداف السياسات الاقتصادية الامريكية في اقليم الشرق الاوسط عامة والعراق بصورة خاصة[١٨].

وخلاصة لما تقدم نستطيع القول: ان من بين المقومات التي جعلت العراق يشغل موقعاً متميزا في اطار التفكير الاستراتيجي الاقتصادي الامريكي، هو وجود النفط كمتغير استراتيجي على المستوى العالمي فضلاً عن توافر الاسواق الواعدة التي تستوعب الاستثمارات الاجنبية وبهذا دخل العراق ضمن اطار الاستراتيجيات الدولية، خصوصاً الاستراتيجية الامريكية.

رابعاً: الاهمية العسكرية-الامنية:

لقد اخذت الاهمية العسكرية-الامنية للعراق في معطيات التفكير الاستراتيجي الامريكي بالتطور النوعي والكمي التدريجي بعد عام ١٩٦٨، وعلى النحو الذي جعل العراق في العام ١٩٨٠ يدخل في اطار الحسابات الاستراتيجية الامريكية، اذ اصبح يمثل ثالث اكبر قوة عسكرية عربية من الناحية العددية، وثالث دولة عربية من زاوية الانفاق العسكري، مما انعكس بالمحصلة على مستويات ادائه العسكري والامني في اقليم الشرق الاوسط، بوصفه قطباً اقليمياً فاعلاً ضمن اطار معادلة التوازنات الاقليمية العسكرية والامنية في المنطقة[١٩].

فخلال الحرب العراقية-الايرانية نرى ان مستويات التسلح العراقي وصلت الى مؤشرات رقمية كبيرة، ففي العام ١٩٨٧ قدرت بحدود (١٢) مليار دولار، الامر الذي افرز تطوراً ملحوظاً في القدرات العسكرية العراقية لدرجة عدت تغييراً في موازين القوى الاقليمية في اقليم الشرق الاوسط، لا سيما ان العراق قد خرج من الحرب العراقية- الايرانية بأكثر من خمسين فرقة عسكرية، وغير معتمد على المعدات السوفيتية بشكل مطلق، وله القدرة الميدانية المتميزة على تحريك اعداد هائلة من القوات العسكرية عبر مسافات طويلة خلال مدة زمنية قصيرة، وكذلك تطوير مستويات الصناعة العسكرية العراقية، والتوسع الكمي في القوات العراقية رافقه تطور نوعي في القابليات التدميرية للقوات العراقية، ولا سيما بعد الحرب العراقية- الايرانية[٢٠].

وامتدادا لذلك تنامت اهمية العراق في الادراك الاستراتيجي الامريكي من الناحية العسكرية (القيمة العسكرية وذلك لعدة اسباب منها): [٢١]

اولا: بروز مستويات القوة العسكرية العراقية خلال الحرب العراقية-الايرانية وما بعدها والتي تخطت المنحنيات الاستراتيجية المرسومة لها على وفق الرؤية الامريكية والتي تشير الى ان تجاوزها يؤدي الى الاخلال بالمعادلة التوازنية الاقليمية في اقليم الشرق الاوسط ولا سيما المنطقة الخليجية.

ثانياً: تصاعد مستويات التهديد بالنسبة للقدرات العسكرية العراقية حيال الامن الاسرائيلي التي اخذت بطبيعة الحال تحقق نوعاً من

التوازن الاستراتيجي الحقيقي مع اسرائيل.

ثالثاً: بروز توجهات جديدة للنظام السياسي العراقي السابق بعد الحرب العراقية- الايرانية، هذه التوجهات اكتسبت طابعاً وحدوياً (مجلس التعاون العربي).

رابعاً: ان العراق يشكل حالة من القطع في دائرة التواجد العسكري الامريكي في الشرق الاوسط، لذلك فان ادخال العراق في خانة المدرك او الفعل الاستراتيجي الامريكي سوف يحقق للولايات المتحدة الامريكية امكانية الهيمنة العسكرية على اقليم الشرق الاوسط، الذي يشكل بحد ذاته نقطة انطلاق الى اقصى الشرق الآسيوي، وكذلك ضمان آلية التواجد في اقليم الشرق الاوسط بشكل صيغة قواعد عسكرية، والدور الامني الذي سوف يضطلع به العراق في محيطه الاقليمي.

وخلاصة القول: ان القدرات العسكرية العراقية ودوره الامني قد اضفى بعداً استراتيجياً عليه، فضلاً عن ما يمثله من تهديد للمصالح الحيوية الامريكية في اقليم الشرق الاوسط، لذلك كان احتلال العراق وتدمير امكانياته وقدراته العسكرية هدفاً امريكياً استراتيجياً، لانه يؤمن اعادة رسم خارطة التحالفات التوازنية الاقليمية في المنطقة لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها وذلك بالشكل الذي يوفر الفرص المؤاتية لتوسيع مديات الهيمنة الامريكية الجيوستراتيجية وصولاً الى اقاليم اخرى.

المبحث الثاني

تطور العلاقات الأمريكية- العراقية مرحلة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١- ٢٠٠١)

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق برزت الولايات المتحدة الامريكية كقطب احادي، وتم طرح مفاهيم جديدة لهذه المرحلة ومنها مفهوم النظام الدولي الجديد❖ الذي تحدث عنه الرئيس الامريكي السابق بوش الاب، وهو نظام يستند على أن انتصار الولايات المتحدة الامريكية في الحرب الباردة ساعد على ولادة نظام دولي جديد يستند الى الشرعية والديمقراطية، وتتوافر فيه المقومات الحقيقية لارساء ركائز النظام العالمي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة[٢٢].

وبهذا طويت صفحة الحرب الباردة لتبرز حقبة تأريخية جديدة تميزت بسيادة فكر ذو نزعة يمينية دينية محافظة ليس فقط في صياغة السياسات العامة للولايات المتحدة الامريكية، وانما في فرض رؤيتها الخاصة للعالم، الامر الذي جعل هذه الحقبة بمثابة المرحلة التمهيدية لجعل القرن الحادي والعشرين قرن امريكيا، وارغام القوى الاخرى المنافسة للولايات المتحدة الامريكية على الاعتراف بهذا الواقع الدولي الجديد.[٢٣]

واتساقاً مع ذلك فأن اهم ما تحتاجه الاستراتيجية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، هو العدو الاستراتيجي القادم، وهذه بحد ذاتها معضلة حقيقية عبر عنها تقرير لوزارة الدفاع الامريكية للعام ١٩٩٣، اذ بين التقرير ان العدو الاستراتيجي كان واضحاً في مرحلة الحرب الباردة[٢٤]، اما اليوم فأن العدو القادم على حد وصف (زبيغنيو بريجنسكي) هو عدو هلامي غير محدد المكان والاتجاه[٢٥]، لا سيما ان الولايات المتحدة الامريكية في عهد بوش الاب جعلت من مواجهة العدو البديل الهلامي احد مفردات ووظائف النظام الدولي الجديد، بل ان استقرار هذا النظام وتطبيق شعاراته في الحرية والديمقراطية لا يمكن ان تتحقق على ارضية

صلبة الا عن طريق مواجهة العدو البديل المحتمل ضمن توصيف تقرير وزارة الدفاع الامريكية للعام ١٩٩٣[٢٤].

أولاً: أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١:

من المعروف ان المصالح الحيوية الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية تتمحور في خانة عدم خضوع منطقة الخليج العربي لسيطرة أية قوة عالمية او اقليمية، فضلاً عن ان الاعتمادات الامريكية على امدادات الطاقة الخليجية وارتفاع اسعارها، الامر الذي دفع الى ان يتضمن التخطيط الاستراتيجي الامريكي حيال هذه المنطقة تبني سياسة تسمح مخرجاتها بتكريس تبعية دول هذه المنطقة ولا سيما العراق اليها، مضافاً الى ذلك الحيلولة دون ان تقوم في المنطقة الخليجية قوة ذات رصيد عسكري وتأثير سياسي يشكل بالمحصلة النهائية عامل تهديد لمصالحها الحيوية فيها[٢٥].

لقد جاءت حرب الخليج الاولى العام ١٩٨٠- ١٩٨٨، ومن بعدها حرب الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١، لتوظفها الولايات المتحدة الامريكية بأتجاه فرض

نظامها الدولي الجديد عن طريق تكريس معطيات هيمنتها العالمية على مجلس الامن وقراراته، وعبر تزعمها للتحالف العسكري الدولي العام ١٩٩١ للسيطرة على اقليم الشرق الاوسط، وتعزيز حجم قواعدها العسكرية في المنطقة، وحماية حلفائها من التهديدات التي كان محورها العراق، فضلاً عن السيطرة على امدادات الطاقة في اقليم الشرق الاوسط ولا سيما المنطقة الخليجية[٢٦].

وامتداداً لذلك نستطيع ان نتتبع مراحل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، اذ نرى انه في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٠ اصدر بوش الاب توجيهاً رئاسياً جاء فيه (ان زيادة حجم التجارة مع العراق يمكن ان تكون ذات مؤشرات ايجابية على المصالح الامريكية)، وبالفعل كانت الشركات الامريكية قد حصلت على عقود مغرية في العراق ومنها شركة (بكتل الامريكية) التي حصلت على عقود في العراق تتراوح قيمتها ما بين (١١٠٠- ١٢٠٠) مليون دولار[٢٧].

وفي السياق نفسه نرى انه قد حدث تقاطع في الرؤى داخل الاوساط السياسية الرسمية للادارة الامريكية حول كيفية التعامل مع العراق لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتمخض ذلك عن بروز محورين[٢٨]:

المحور الاول: تحدث عن امكانية بروز قوة اقليمية فاعلة في المنطقة يمكن التعامل معها لتنفيذ سياسات اعادة صياغة وضع العراق الدولي والاقليمي بما يتوافق مع المصالح الامريكية في اقليم الشرق الأوسط ولا سيما المنطقة الخليجية.

المحورالآخر: اشار الى أن قدرات العراق العسكرية وامكاناته السياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد انتهاء حرب الخليج الاولى يمكن ان تشكل تهديداً للمصالح الغربية والامريكية في المنطقة الخليجية.

وفي أطار المحور الأول يمكن أدراك بعض التطورات الايجابية في مستوى العلاقات الامريكية- العراقية خلال النصف الاول من العام ١٩٩٠، ففي شباط من العام نفسه صرح متحدث في وزارة الخارجية الامريكية قائلاً:

(إن الأنظمة الاستبدادية قد سقطت في أوربا الشرقية، ولا تزال دول أخرى، كالصين، وليبيا، والعراق)، وفي مقابل ذلك قدم العراق مذكرة احتجاج رسمية لدى وزارة الخارجية الامريكية مما أسفر عن تقديم اعتذار رسمي من قبل الولايات المتحدة الامريكية عن ورود

اسم العراق في التصريح المذكور، وليس هذا فحسب بل زار العراق وفد رفيع المستوى من أعضاء الكونغرس الامريكي برئاسة السيناتور الجمهوري (روبرت دول)، وذلك للبحث في تطوير مستوى العلاقات بين البلدين[٢٩].

وهنا نستطيع ان نشير إلى اللقاء المشترك الذي جمع بين الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وسفيرة الولايات المتحدة الامريكية لدى العراق ابريل كلاسبي في ٢٥ تموز ١٩٩٠، والذي تم فيه استعراض نوع وطبيعة العلاقات بين البلدين، والذي اشار فيه الرئيس العراقي السابق قائلاً: ان من المهم لبلدنا أقامة علاقات دبلوماسية مع واشنطن، ونحن نفهم مصلحة الولايات المتحدة الامريكية في الحفاظ على استمرارية امدادات الطاقة ولهذه الرغبة تبريرات نأخذها بعين الاعتبار هذا من جانب[٣٠]، ومن جانب اخر تحدثت السفيرة الامريكية ابريل كلاسبي عن ان الرئيس الامريكي السابق بوش الأب قد أعطى التعليمات الى الادارة الامريكية برفض اقتراح مفاده: فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، وأضافت قائلة: لدي تعليمات شخصية من الرئيس بوش الأب بضرورة اعتماد أفضل السبل لتدعيم العلاقات مع العراق[٣١].

ثانياً: الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١:

لقد اتخذت العلاقات العراقية-الامريكية منحى آخر أدى الى دخول هذه العلاقات لدائرة التوتر والتعقيد سواء على المستويين الاقليمي او الدولي، وذلك نتيجة غزو القوات العراقية الكويت بتاريخ ٢ آب ١٩٩٠[٣٢].

وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٦٧٨) الذي تضمن تفويض الدول الأعضاء في مجلس الأمن مهمة التعاون مع الكويت اذا لم يذعن العراق للبنود المنصوص عليها في هذا القرار قبل تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٩١، وعد القرار (٦٧٨) أكثر أهمية في هذا المجال، لأنه خول بالتدخل الدولي الواسع بالشؤون العراقية، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك جاء القرار المذكور بمثابة تفويض شرعي من قبل الأمم المتحدة لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق بوصفها احدى الخيارات الاستراتيجية لحل أزمة الخليج الثانية العام ١٩٩١[٣٣].

وكـذلك وظفـت الولايـات المتحدة الامريكية القرار رقم (٦٨٨) في ٥ حزيران ١٩٩١، كأسلوب استراتيجي لاقامة منطقتي حظر الطيران في العراق وهما المنطقة الشمالية وتشمل الاراضي فوق خط العرض (٣٦) وتمنع فيه الطلعات الجوية العراقية، والمنطقة الثانية التي تغطي الاراضي في جنوب خط العرض (٣٢) في اب ١٩٩٢(٣٤).

لذلك عدت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ بمثابة القطيعة الكاملة للعلاقات الامريكية- العراقية، اذ حققت الولايات المتحدة الامريكية في هذه الحرب ما كانت ترمي اليه من الوجود العسكري ذو المستويات العالية في المنطقة، وعقد اتفاقيات دفاعية وصفقات ضخمة من مبيعات الأسلحة مع دول الخليج العربي، فضلا عن القرارات التي أسهمت الولايات المتحدة الامريكية بشكل فاعل في استصدارها من مجلس الامن والتي مفادها أرغام العراق على نزع أسلحة الدمار الشامل، وفرض طوق الحصار الاقتصادي (نظام العقوبات الاقتصادية) عليه ضمن استراتيجية متكاملة اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية في هذا الخصوص[٣٥].

وكانت مبررات ذلك هو منع العراق من القيام بأعتداء مماثل في المستقبل، من اجل ذلك كان على العراق ان يقدم اعترافاً رسمياً بأستقلال الكويت، وان يلتزم بدفع تعويضات حرب الخليج الثانية، وفتح جميع المواقع امام فريق التفتيش المنتدب من الامم المتحدة للبحث عن اسلحة الدمار الشامل، وانها لن ترفع العقوبات الاقتصادية حتى يتأكد مجلس الامن من مصداقية العراق لتنفيذ التزاماته حيال المجتمع الدولي[٣٦]، ثم وافق العراق على هذه المقررات وبضمنها اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت واعترافه بالحدود العراقية- الكويتية في تشرين الثاني العام ١٩٩٤ [٣٧].

وفي ٢٩ نيسان ١٩٩٤، حث وزير الخارجية الامريكي السابق (وارن كريستوفر) الدول الاخرى بعدم الانخداع بالايماءات الوهمية لحسن النية الصادرة عن بغداد قائلاً:

(ان المخاطر والتهديدات عالية جداً لا تسمح بمنح النظام العراقي فائدتا الشك او جعل المصالح التجارية او الارهاق البسيط يملي سياستنا) [٣٨].

وفي حزيران العام ١٩٩٣ حصل توتر جديد في مستوى العلاقة بين العراق

والولايات المتحدة الامريكية، اذ منع مفتشوا الامم المتحدة من نصب الات تصوير لمراقبة موقعين لتجارب الصواريخ، ومن هنا حذرت الولايات المتحدة الامريكية في تموز من العام نفسه من احتمال نشوب مواجهة جديدة، وفي هذا الصدد قال وارن كريستوفر: (ان اضطرار المفتشين الى مغادرة بغداد قبل انجاز مهام المراقبة علامة سيئة) [٣٩].

وبعد عقد مؤتمر شرم الشيخ في ١٣/ اذار ١٩٩٦، عملت الولايات المتحدة الامريكية على ادخال العراق ضمن توصيف لائحة الدول الراعية للارهاب، اذ اعدت الولايات المتحدة الامريكية قائمة بأسماء الدول التي تعد متعاونة مع الارهاب الدولي وكان العراق من ضمنها[٤٠]

اما فيما يتعلق بمتغيرات العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، نرى انه في تشرين الاول العام ١٩٩٧، اعلمت الحكومة العراقية مجلس الامن بقرارات متعددة اتخذتها كان أهمها قراراً يقضي بعدم التعامل مع مفتشي الامم المتحدة الذين يحملون الجنسية الامريكية والذين يعملون في اللجنة الخاصة، وبطبيعة الحال فأن ازمة جديدة قد طرأت على مستوى مجلس الامن عموماً والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً، لا سيما ان العلاقات قد ازدادت سوءاً منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١، ثم ما لبثت ان حلت ازمة اخرى، وهي مسألة تفتيش المواقع الرئاسية الخاصة، ولكن هذه الازمة وجدت طريقها الى الحل، وتم فيما بعد توقيع مذكرة تفاهم في ٢٣ شباط ١٩٩٨ ليحصل المفتشون الدوليون على حق الدخول الى المواقع الرئاسية المحددة اعلاه[٤١].

وفي تموز العام ١٩٩٨، وصلت العلاقات العراقية – الامريكية الى مرحلة متأزمة، اذ رأت مجموعة من الخبراء البايولوجين الدوليين، ان تصريح العراق حول الاسلحة البايولوجية الخاص به ليس دقيقاً ويثير الجدل فيما يتعلق بالعامل (VX) الذي تم العثور عليه، وفي اب العام ١٩٩٨ قرر العراق وقف التعاون مع اللجنة الخاصة بشأن العراق والوكالة الدولية الى حين ان يقوم مجلس الامن برفع العقوبات واعادة تنظيم اللجنة الخاصة ونقلها الى جنيف او فينا ألا ان مجلس الامن آدان هذا القرار بالاجماع[٤٢].

وفي كانون الاول ١٩٩٨ رفع (بتلر) تقريراً مثيراً للجدل الى مجلس الامن مفاده: ان العراق لم يبدي التعاون

الذي وعد به، وامر ايضاً تحسباً لاعمال عسكرية امريكية- بريطانية قد تشن ضد العراق بسحب فريق اللجنة الخاصة من العراق(٤٣).

اتساقاً مع ذلك، وفي كانون الاول ١٩٩٨ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا عملية (ثعلب الصحراء) التي تضمنت توجيه ضربات ضد اهداف عسكرية، ومواقع اشتبهت الولايات المتحدة الامريكية بأنها ادت دوراً في اخفاء برنامج اسلحة الدمار الشامل هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى قدمت الولايات المتحدة الامريكية التبريرات والحجج الكامنة وراء القيام بهذه العملية العسكرية المذكورة، الا وهو ارغام العراق على الانصياع لمطالب اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة(٤٣).

اذن نخلص القول: الى ان المحصلة النهائية من العلاقات العراقية- الامريكية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، تشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد وظفت القانون الدولي لتبرير الهجمات وتطبيق العقوبات الاقتصادية ومناطق الحظر الجوي وغيرها تحت مظلة الامم المتحدة، أي ان الولايات المتحدة الامريكية انتهجت الوسائل الفعالة لتحقيق اهداف استراتيجيتها العالمية، وذلك عن طريق توظيف الدور الاممي الممثل بالامم المتحدة لتكريس اهدافها ومصالحها حيال العراق، فضلاً عن الاسلوب او النهج الذي تعاملت به الولايات المتحدة الامريكية مع معطيات القوة للحصول على حوافز ايجابية حيال الطرف الاخر من المعادلة الاستراتيجية، لذلك نرى ان الرؤية الاستراتيجية لتقييم مرحلة العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ما بين ١٩٩١- ٢٠٠١ تدل على تغيير بعض مفردات النهج الاستراتيجي الامريكي حيال العراق من حيث ضرورة تغيير النظام العراقي، واتباع سياسة اكثر جدية في كيفية التعاطي معه، وعدم امكانية التعايش معه او بناء علاقات ما بين الجانبين.

المبحث الثالث

أثر أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وانعكاساتها على طبيعة العلاقات الأمريكية- العراقية

بعد إن أدركت الولايات المتحدة الامريكية بأن سياستها تجاه العراق المتمثلة في فرض انموذج الحصار الشامل، وتطبيق آليات منطقتي حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، والترويج لسياسة الاحتواء المزدوج، أنها قد اخفقت في اضعاف اركان النظام

العراقي السابق، أتجهت الولايات المتحدة الامريكية في هذه المرحلة الى احداث تغيير نوعي في سياستها حيال العراق، وذلك بأعلان النية التي مفادها: اسقاط النظام العراقي عن طريق توظيف مفردات القوة العسكرية ضمن اطار المدركات الاستراتيجية الامريكية، وقد ترجم ذلك على ارض الواقع عن طريق قيام الكونغرس الامريكي بأعتماد قانونين يعززان ذلك التوجه وهما[٤٤]:

١. قانون تحرير العراق تشرين الثاني ١٩٩٨، والذي تضمن دعم تغيير النظام العراقي وتخصيص مبلغ (٩٩) مليون دولار كمساعدة ذات محتوى اعلامي وعسكري لمصلحة القوى والاحزاب المعارضة للنظام العراقي السابق.

٢. قانون تفويض الرئيس الامريكي لتوظيف مفردات القوة العسكرية ضد العراق، والذي اعتمده الكونغرس الامريكي في ٢ تشرين الاول ٢٠٠٢.

ومع وصول الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن الى سدة الحكم ومعه المحافظين الجدد في كانون الثاني ٢٠٠١، برزت معهم سياسات الحرب والسعي لتحقيق مقتربات الهيمنة الامريكية، اذ لم تحمل ولاية بوش الابن بوادر ايجابية تؤشر انفراج متوقع للعلاقة المتوترة ما بين الطرفين، انما على العكس من ذلك سنلاحظ ان تلك العلاقات شهدت تداعيات سريعة وخطرة للسير حثيثاً نحو تبني الخيار العسكري، ولا سيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١[٤٥].

وامتداداً لذلك، فأن السياسات التي اتبعتها الادارات الامريكية المتعاقبة بعد انتهاء الحرب الباردة قد اخذت منهجاً واحداً وان اختلف في مضامينه، بل ازدادت حدته مع ادارة بوش الابن، فمنذ العام ١٩٩٨ جاءت وثيقة (مشروع القرن الامريكي الجديد) التي اعدتها مجموعة من ابرز قادة التيار اليميني الجمهوري وهم وليم كريستول، وريتشارد بيرل، وبول وولفويتز، اذ كان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو تحقيق السيطرة العالمية الاحادية للولايات المتحدة الامريكية عن طريق الابقاء على مستويات التفوق العسكري الامريكي، واضعاف القوة المنافسة او المحتملة، وزيادة امكانية التوظيف الاحادي للقوات المنتشرة عالمياً، وردع النظم المارقة ويدخل في اطار هذا التوصيف العراق بعده من الدول المصنفة في خانة

التهديدات الخطرة المحتملة في اطار الاستراتيجية الامريكية [٤٦].

وبقدر تعلق الامر بطبيعة العلاقات العراقية- الامريكية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، نرى انه منذ بداية العام ٢٠٠٢ اكتسبت التوجهات الامريكية حيال العراق طابعاً عدوانياً متزايداً، وتمثلت بداية هذا التصعيد في خطاب (حالة الاتحاد) الذي القاه الرئيس الامريكي السابق بوش الابن وتحدث فيه عن ثلاث دول تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الامريكية، وهي (العراق، ايران، وكوريا الشمالية)، والتي اطلق عليها الرئيس بوش الابن (دول محور الشر)[٤٧].

واتساقاً مع ذلك، جاء التصعيد الامريكي ضد العراق في اطار نوعين من المتغيرات، اولهما احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، التي كان لها اثر كبير في تغيير اتجاهات التفكير الاستراتيجي الامريكي، اما النوع الاخر من المتغيرات فيرتبط بالنفوذ الكبير الذي يتمتع به التيار المتشدد من المحافظين الجدد في ادارة بوش الابن، وهو التيار الذي يميل لاستخدام عوامل القوة الامريكية المختلفة لتحقيق مقتربات الهيمنة الاحادية الامريكية[٤٨].

وامتداداً لذلك أتبعت ادارة الرئيس الامريكي السابق بوش الابن استراتيجية تتضمن معطيات جديدة وتستند الى ثلاث محاور لتحديد طبيعة وشكل العلاقة القائمة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية:

المحور الاول: استراتيجية تفعيل نظام العقوبات الاقتصادية: وقد تضمن هذا المحور استمرار نظام العقوبات الدولية المفروضة على العراق، لكن مع تطويره بما يؤدي الى تحقيق اهدافه بشكل كامل، وتحقيقاً لهذه الغاية اقترحت الادارة الامريكية مشروعاً جديداً للتعامل مع العراق سمي بـ (مشروع العقوبات الذكية)، اذ استمد هذا المشروع مضمونه من الورقة الامريكية للعقوبات المعنونة بأسم (اسلوب جديد نحو العراق)، والتي هي في الاصل تقرير اعده منتدى الحرية الرابع وبالتعاون مع معهد (جوان ب.كروك) واطلق عليه اسم (العقوبات الذكية... اعادة هيكلة سياسة الامم المتحدة تجاه العراق)[٤٨].

وكانت (العقوبات الذكية) عنوان المشروع الذي تقدمت به كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الى مجلس الامن الدولي في ٢٢ ايار ٢٠٠١، والذي ينص عملياً على رفع كل القيود المفروضة على التجارة المدنية ولكنها بالمقابل تعزز اجراءات مراقبة السلع ذات

الطابع العسكري وتهريب امدادات الطاقة الى الخارج، لذا تعد الغاية الاساسية من وراء سعي الولايات المتحدة الامريكية لفرض مشروع العقوبات الذكية، هي وقف تداعيات نظام الحصار المفروض على العراق منذ العام ١٩٩١ اثر التصدعات التي تعرض لها خلال الفترة السابقة، وتنامي الرأي العام العالمي الداعي الى انهائه بشكل او بأخر(٤٩).

ولقد تضمن مشروع العقوبات الذكية محاور مهمة وهي(٥٠):

أ- حرية تدفق السلع المدنية. ب- السيطرة المالية. ج- الرقابة على الواردات العراقية.

د- لائحة الاستخدام المزدوج. هـ- منع الاستثمار. و- اقتراحات تتعلق بأعادة النسبة المنقطعة من الصادرات النفطية العراقية لمصلحة صندوق التعويضات الى ٣٠٪ بدلا من ٢٥٪.

وعليه فأن احدى الافكار الاساسية في مشروع العقوبات الذكية هو ان يوضع مراقبون تابعون للامم المتحدة في مواقع خارج حدود العراق لمنعه من استيراد سلع عكسرية، وهنا نرى بوضوح ان الولايات المتحدة الامريكية هي التي تتولى مهام اتخاذ القرار المتعلق بالكيفية التي يتم بموجبها نشر طواقم افراد الامم المتحدة في ظل الترتيبات الامريكية الجديدة، لا سيما اذا علمنا ان مشروع العقوبات الذكية يهدف الى ابقاء سيطرة الامم المتحدة على عائدات النفط العراقي، وهو لا ينهي العقوبات بل يشددها، خصوصاً على السلع التي تعد ذات استخدام مزدوج (عسكري- مدني)، كما عبر عنه كولن باول وزير الخارجية الامريكي السابق في ٨ اذار ٢٠٠١ بقوله (العقوبات الذكية تهدف الى انقاذ نظام العقوبات لا الى التخلي عنه)(٥٠).

وفي الصدد نفسه اكد كولن باول ان المراجعة الامريكية للعقوبات هي في مرحلة مبكرة، وان العقوبات سوف يعاد تفعيلها(٥١). وللدلالة على ذلك ان كولن باول ابلغ كبار مسؤوليه العسكريين بقوله: (سوف نعمل مع حلفائنا على اعادة احياء نظام العقوبات، وسوف اطرح القضية في كل مناسبة)(٥٢).

وخلاصة ما تقدم يمكن القول ان طرح مشروع العقوبات الذكية من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا كان بمثابة خطوة اساسية نحو اعادة جزئية (ميكروية) للعلاقات العراقية- الامريكية

على الصعيد الاقتصادي، على الرغم من اهمية المصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، بمعنى ان هذا المشروع غير خال من الفقرات التي في حال تطبيق بنودها سوف تصب في خانة المصلحة الامريكية، مثال ذلك الفقرة الرابعة التي تنص على: (يقرر ايضاً ابقاء قائمة مراجعة السلع قيد المراجعة الدورية، ويطلب من الامين العام للامم المتحدة، على اساس توجيهات مكتب برنامج العراق في يونموفيك، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعد التشاور مع الدول المعنية، تقديم التوصيات الى المجلس قبل نهاية فترة (١٩٠) يوماً بشأن المراجعة المحتملة لقائمة مراجعة السلع وتحديثها[٥٣]، ومن هنا نرى ان ادارة جورج بوش الابن قد اتبعت تجاه العراق سياسات اقتصادية جديدة ومتصلبة بالمقارنة مع سابقتها، حيث ان القرارات والمشاريع التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية بشان العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وفي مقدمتها مشروع العقوبات الذكية خير دليل على ذلك المنحى الاقتصادي الجديد الذي اعتمدته ادارة بوش الابن في اطار الاستراتيجية الامريكية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠١.

المحور الثاني: استراتيجية مكافحة الارهاب واثرها على طبيعة العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية:

لقد مثلت احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ تحولاً نوعياً مهماً في مسار العلاقات الدولية، لا سيما العلاقات العراقية-الامريكية، اذ كان لهذه الاحداث وقع كبير ليس على مستوى الداخل الامريكي فحسب، بل تعدى ذلك على مستوى العالم ككل[٥٤].

وقد وجدت ادارة بوش الابن في هذه الاحداث الفرصة المؤاتية للترويج لمنطلقات الاستراتيجية الامريكية الجديدة عن طريق اتباع الاسلوب الوقائي في ظل التهديدات التي يتعرض لها الامن القومي الامريكي، اذ وصفها الرئيس الامريكي السابق بوش الابن بأنها: (تهديدات جديدة تتطلب تفكيراً جديداً)[٥٥].

وفي الاطار نفسه ذكر (جيمس وولسي) قائلا: "ان هناك دليلاً ظرفيا قوياً يؤكد حقيقة مفادها ان الرئيس العراقي السابق صدام حسين يمكن ان يكون قد تعاون مع اسامة بن لادن في الماضي"[٥٦].

وفي اجتماع كامب ديفيد ١٤ ايلول ٢٠٠١، ظهرت بعض الاراء المتناقضة لدى اعضاء الادارة الامريكية،

اذ اشار بول وولفويتز(X) الى ضرورة انهاء الدول التي تساند الفعل الارهابي، وقد اوضح في مستهل كلامه بأن بغداد هي في قلب التهديد[٥٧]، ولكن بالمقابل نرى ان كولن باول كان لديه رأي اخر مفاده: انه لا توجد ظاهرياً أي علاقة بين العراق واحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١[٥٨].

وعليه فان اهم ما جاء في اجتماع كامب ديفيد فيما يتعلق بموضوع العلاقات العراقية- الامريكية، هو كلام الرئيس بوش الابن الذي اوضح موقفه حول العراق واحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، حيث قال: (ان دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي السابق قد طرح موضوع مفاده: ان يكون العراق الهدف الاول في الحرب الامريكية على الارهاب، وقد رفضت الاقتراح لأسباب منها[٥٩]:

١. ان صدام حسين رجل سيء، وهو خطر على جيرانه العرب وغير العرب، ولكنه خلال السنوات الاخيرة لم يفعل شيئاً يستوجب البدء بعقابه.
٢. عدم توفر حقائق تؤكد وجود علاقة بين نظام صدام حسين واحداث ١١ ايلول ٢٠٠١.

وهكذا انقسمت الادارة الامريكية بشأن وجود علاقة بين النظام العراقي السابق واحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، فكان (رامسفيلد وبول وولفويتز) يؤشران افتراض مؤاده: وجود صلة بين الحكومة العراقية السابقة واحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، بينما اكد كولن باول، وديك تشيني، هيوشيلتون رئيس اركان الجيش الامريكي السابق بأن الادارة الامريكية لا تملك أي دليل حول تورط النظام العراقي السباق بهجمات ١١ ايلول ٢٠٠١[٦٠].

وفي ٢٣ ايلول ٢٠٠١، ظهر تطور في ازمة العلاقات العراقية- الامريكية، فقد نشرت صحيفة (صنداي تلغراف) اللندنية ان الرئيس العراقي السابق كان يعلم بترتيبات احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ التي وقعت في الولايات المتحدة الامريكية، بحيث انه اعلن (حالة طوارئ ج)، وهي اعلى مستويات الاستعداد العسكري في العراق قبل اسبوعين من وقوع احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، فضلا عن وجود علاقات وثيقة الصلة بين مسؤولين في جهاز المخابرات المركزي العراقي واعضاء من ممثلي تنظيم القاعدة في باكستان[٦١]، وعلى الرغم من ذلك، كان واضحاً ان الادارة الامريكية لم تكن

قادرة على ايجاد دليل يربط الحكومة العراقية بأحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مما اظهر اخفاق واضح انعكس سلباً على طبيعة العلاقة المفترضة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية بعد ١١ ايلول ٢٠٠١[٦٢].

وأتساقاً مع ذلك نستطيع القول ان تداعيات احداث ١١ ايلول ٢٠٠٢، لم تصب في خانة مصلحة النظام العراقي السابق، فقد احدثت هذه الهجمات تغيرات عميقة في مدركات التفكير الاستراتيجي الامريكي، اذ كان المنطق الامريكي بشكل عام قد فهم العراق على "انه محكوم بقائد دكتاتوري له طموحات غير محدودة للتوسع الاقليمي ويتصرف تحت تأثير ايديولوجيا راديكالية تتسم بمعاداة الولايات المتحدة الامريكية، لذلك عملت الولايات المتحدة الامريكية على أدخال العراق ضمن قائمة الدول المساندة للارهاب، لا سيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١".

المحور الثالث: استراتيجيات بديلة للتعامل مع العراق (توظيف مفردات القوة العسكرية في اطار الاستراتيجية الوقائية):

منذ مطلع العام ٢٠٠٢ ازدادت حدة الصراع في اطار العلاقات العراقية-الامريكية، وانبثقت منه مستويات متباينة لحالات التصعيد المتواصل من جانب الطرفين، ولا سيما من الجانب الامريكي وذلك عندما القى الرئيس الامريكي السابق بوش الابن خطاب حالة الاتحاد في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٢ وتحدث فيه عن ثلاث دول تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الامريكية، وهي (العراق، ايران، كوريا الشمالية)، فضلاً عن انه حاول ايجاد نوع من العلاقة الترابطية والتفاعلية في ان واحد بين النظام العراقي السابق واحداث ١١ ايلول العام ٢٠٠١[٦٣].

وبهذا تميز الخطاب السياسي الامريكي بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ بالاصرار على تحقيق مقتربات التفرد والبناء الامبراطوري دون الاكتراث للعمل الجماعي الدولي او الالتزام بقواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة، وهذه الانفرادية والهيمنة الامريكية لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق تبني استراتيجية اشتباك دائم على وفق طروحات (اندرو باسيفتش) في كتابه (الامبراطورية الامريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الامريكية)، والذي

يهدف بكل وضوح وصراحة الى تشكيل بيئة عالمية بطريقة تتكيف مع المصالح الامريكية، واستراتيجية هدفها عدم الاستجابة بل المبادرة في جميع الاحيان، أي استراتيجية تؤكد، وتتوقع، وتؤثر، وتوجه، وتسيطر لتعزيز مدركات الفعل الاستراتيجي الامريكي[٦٤].

وامتداداً لذلك، نرى أن الرئيس الامريكي السابق بوش الابن قد تحدث في حزيران ٢٠٠٢، عن ضرورة القيام بعمليات عسكرية احترازية في اطار الحرب الشاملة ضد الارهاب، اذ اكد بوش الابن ان الولايات المتحدة الامريكية على وشك الانتقال من (استراتيجية الردع والاحتواء) الى (استراتيجية الدفاع الوقائي)[٦٥] ، لا سيما اذ علمنا ان الرئيس بوش الابن يؤمن بأن استراتيجية الدفاع الوقائي قد تكون البديل المناسب اذا توافر عنصر الجدية في عدم انتظار وقوع الفعل العدائي، فحقائق بدايات القرن العشرين هي نوعان: امكانية وقوع هجوم كبير مفاجئ مشابه لاحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وانتشار اسلحة الدمار الشامل، وفي حالة ارتباط هذين العنصرين معاً تصبح امكانية مهاجمة الولايات المتحدة الامريكية ممكنة، وهنا يعد العراق من وجهة نظر الادارة الامريكية الانموذج المرشح لتوجيه ضربات وقائية له[٦٦]. وفي ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ استطاعت الولايات المتحدة الامريكية اقناع اعضاء مجلس الامن الدولي لأستصدار القرار رقم (١٤٤١)، والذي كان بمثابة نهاية للعمل الدبلوماسي مع العراق، والتمهيد لهمل عسكري ضده، اذ كان القرار مليئاً بالحدود النهائية والشروط الجديدة حيال العراق ومنها[٦٦]:

أ- تحديد فترة زمنية هي ١١/١٥/ ٢٠٠٢ لا يتجاوزها العراق ويتعهد قبل انتهائها بالتزامه بالقرار ١٤٤١.

ب- اعلان العراق قبل ١٢/٨/ ٢٠٠٢ امام مجلس الامن الدولي عن كافة انواع برامجه التسليحية.

ج- استئناف عمل المفتشين الدوليين في العراق خلال مدة اقصاها ٢٠٠٢/١٢/٢٣.

د. تقديم المفتشين الدوليين تقريراً الى مجلس الامن خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً من تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٣ كما لا يفوتنا الاشارة الى ان القرار (١٤٤١) يستبعد آلية توظيف مفردات القوة العسكرية وذلك حسب تأكيد نصوص القرار المذكوراعلاه،اذ نص على (اذا

امتنع العراق عن الوفاء بالتزاماته فسيرجع الى مجلس الامن امر اتخاذ القرار)، ولكن الولايات المتحدة اعلنت انها ليست بحاجة الى تخويل من الامم المتحدة لشن الحرب على العراق، حيث رأت ان القرار (١٤٤١) يمنحها حق استخدام الخيار العسكري حيال العراق(٦٧).

والحق ان النتائج التي يمكن استخلاصها مما سبق ان الولايات المتحدة الامريكية كما يبدو كانت عازمة على توظيف الخيارات العسكرية في اطار المدرك الاستراتيجي الامريكي ضد العراق، سواء التزم بمقررات مجلس الامن ام لا، وذلك لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الامريكية المعلنة وغير المعلنة، وبهذا التوصيف نستطيع ان نفهم بأن العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق قد آلت الى القطيعة الكاملة منذ حرب الخليج الثانية العام ١٩٩٠، وازدادت حدة القطيعة وبلغت ذروتها على مستوى العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية خلال المدة من ١٩٩٩- ٢٠٠٣.

الخاتمة

أن الأهمية الإستراتيجية للعراق في المدرك الاستراتيجي الامريكي قد تنامت مؤشراتها الرقمية في اطار المعادلة الاستراتيجية الدولية لاقليم الشرق الاوسط، ولا سيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أذ ان العراق يتمتع بموقع جغرافي جيوستراتيجي ذو قيمة سياسية واقتصادية وعسكرية وامنية، حيث يقع على حدود ايران وتركيا وسوريا والاردن ودول الخليج العربي، مما اسهم في اعطاء العراق اهمية استراتيجية كبيرة في خانة المدركات الاستراتيجية الدولية ولا سيما الامريكية نظرا لاهميته الاستراتيجية ذات المؤشرات الجغرافية المؤثرة على الصعيدين الاقليمي والدولي، فضلا عن أنه من بين المقومات التي جعلت العراق يشغل موقعاً متميزا في اطار التفكير الاستراتيجي الاقتصادي الامريكي، هو وجود النفط كمتغير استراتيجي على المستوى العالمي، فضلاً عن توافر الاسواق الواعدة التي تستوعب الاستثمارات الاجنبية وبهذا دخل العراق ضمن اطار الاستراتيجيات الدولية خصوصاً الاستراتيجية الامريكية، الامر الذي أدى الى بروز المعادلة الاستراتيجية التالية القائمة على اساس الافتراضات الجيوستراتيجية

الامريكيـة الجديـدة في اقلـيم الشـرق الاوسط والتي مفادها:

ان السيطرة على العراق توفر امكانية عاليـة جـداً للسـيطرة علـى المفاصـل الجغرافية الحيوية في الاقليم التي تقود الى الهيمنة على امدادات الطاقة الحيوية في الاقليم والهيمنة على امدادات الطاقة تـؤدي بطبيعـة الحـال الى ان تؤشـر لنـا امكانيـة الـتحكم في اليـة المـتغير الاستراتيجي الاقتصادي المؤثر في ترتيب هيكلـة النظـام الـدولي وفـق المنظـور الاسـتراتيجي الامريكـي، فضـلاً عـن ان احتـواء العـراق يعـد بالمحصـلة تطويقـاً وتحجيمـاً لـدوره الاقليمـي السياسـي ذو الفعل الاستراتيجي المؤثر في دائرة اقليم الشـرق الاوسـط والاستعاضـة عنـه بإستراتيجيات بديلة قد تؤدي الى تحقيق مقتربات الهيمنة الامريكية في الاقليم وفق معطيات التفكير الاستراتيجي الامريكي الجديد في المنطقة والـذي يتضـمن رسـم خارطة تحالفات استراتيجية جديدة لدول اقليم الشرق الاوسط.

واتساقاً مع ذلك نرى أن المحصلة النهائية للعلاقات الأمريكية- العراقية بعد حـرب الخلـيج الثانيـة ١٩٩١ تشـير الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد وظفت القانون الدولي لتبرير الهجمات وتطبيق العقوبـات الاقتصـادية ومنـاطق الحظـر الجوي وغيرها تحت مظلة الامم المتحدة، أي ان الولايـات المتحـدة الامريكيـة انتهجت الوسائل الفعالة لتحقيق اهداف استراتيجيتها وذلـك عـن طريـق توظيـف الـدور الامـي الممثـل بـالامم المتحـدة لتكـريس اهـدافها ومصـالحها حيـال العـراق، فضـلاً عـن الاسـلوب او النـهج الـذي تعاملـت بـه الولايـات المتحـدة الامريكية مـع معطيـات القـوة للحصـول على حوافز ايجابية حيال الطرف الاخر من المعادلة الاستراتيجية، لـذلك نجد ان الرؤية الاستراتيجية لتقييم مرحلة العلاقة مـا بـين الولايـات المتحـدة الامريكيـة والعـراق مـا بـين ١٩٩١- ٢٠٠١ تـدل علـى تغيير بعض مفردات النهج الاسـتراتيجي الامريكي حيال العراق من حيث ضرورة تغيير النظام العراقي واتبـاع سياسـة اكثـر جديـة في كيفيـة التعـاطي معـه، وعـدم امكانية التعايش معه او بنـاء علاقـات مـا بين الجانبين.

والحـق ان النتـائج الـتي يمكـن استخلاصها مما سبق ان الولايات المتحدة الامريكية كمـا يبـدو كانـت عازمـة علـى توظيـف الخيـارات العسـكرية في اطـار المـدرك الاسـتراتيجي الامريكـي ضـد العـراق، سـواء التـزم بمقـررات مجلـس

الامـن ام لا، وذلـك لتحقيـق الاهـداف الاسـتراتيجية الامريكيـة المعلنـة وغـير المعلنة، وبهذا التوصيف نستطيع ان نفهم بـأن العلاقـات بـين الولايـات المتحـدة الامريكية والعراق قد الت الى القطيعة الكاملة منذ حرب الخليج الثانية العام ١٩٩٠، وازدادت حـدة القطيعـة وبلغـت ذروتهـا في مستوى العلاقة بين العـراق والولايات المتحدة الامريكية خلال المدة من ١٩٩٩- ٢٠٠٣.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: الكتب العربية:

(١)ابراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الـوطن العربـي والعـالم، مكتبـة طـرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ١٩٩٧.

(٢)ايـاد حلمـي الجصـاني، احـتلال العـراق ومشـروع الاصـلاح الـديمقراطي الامريكـي حقائق واوهام، دار الزهراء، بيروت، د.ت.

(٣)جهـــاد الخـــازن، المحـــافظون الجـــدد والمســـيحيون الصـــهيونيين، دار الســـاقي، بيروت، ٢٠٠٥.

(٤)د. حامـد ربيـع، العـراق ولعبـة الامـم: حول تطور الوظيفـة الدوليـة للعـراق خـلال الاعوام القادمة، منشورات الجمعية العراقية للعلـوم السياسـية، بغـداد، كـانون الثـاني، ١٩٨٧.

(٥)حســـن الحـــاج علـــي احمـــد، حـــرب افغانسـتان التحـول مـن الجيوسـتراتيجي الى الجيوبـوليتكي، مـن بحـوث كتـاب العـرب والعالم بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

(٦)حسين ندا، الاهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠.

(٧)خطاب صكار العاني، جغرافية العراق: ارضـاً وسـكاناً ومـوارد اقتصـادية، المكتبـة الوطنية، بغداد، ١٩٩٠.

(٨)خليل ابراهيم السامرائي، تطور المفاهيم الاستراتيجية الامريكية تجاه الوطن العربي، من كتاب العرب والقوى العظمى، العرب

والولايات المتحدة الامريكية، سلسلة المائدة الحرة(١٩)، بيت الحكمة، بغداد، شباط ، ١٩٩٨.

(٩) سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠.

(١٠)ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق، في احتلال العراق- الاهداف- النتائج- المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسة كتب المستقبل العربي (٣٢)، ط١، بيروت، ايار، ٢٠٠٤.

(١١)طالب حسين حافظ، تطور الاستراتيجية الامريكية في العراق، في مجموعة باحثين، الاستراتيجية الامريكية في العراق، من منظور داخلي واقليمي ودولي، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد (٢٥)، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨.

(١٢)طاهر شاش، العلاقات الامريكية مع العالم العربي واسرائيل، في رامزي كلارك واخرون، الامبراطورية الامريكية،صفحات من الماضي والحاضر،ط١، الجزء الاول، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.

(١٣)عبد الاله عبد الدايم، القومية العربية والنظام العالمي الجديد، دار الاداب، بيروت، ١٩٩٤.

(١٤)عبد الحي زلوم،أحتلال العراق أحدى حروب البترول الصليبية، من كتاب وليم بولك،لكي نفهم العراق المسار الكامل للتاريخ العراقي قديما وحديثا في الاجتياح المغولي الى العهد العثماني حتى الانتداب البريطاني والاحتلال الامريكي، تقديم: عبد الحي يحيى زلوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٦.

(١٥)د. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٢.

(١٦)عصام شريف التكريتي، العراق في الوثائق الامريكية من ١٩٥٢- ١٩٥٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.

(١٧)فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي، دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل، مطبعة العزة، بغداد، ٢٠٠١.

(١٨)فنسان غريب، مازق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، اذار، ٢٠٠٨.

(١٩)د. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٨.

(٢٠)محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، اوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر،ط١،القاهرة،١٩٩٢.

(٢١)منارالرشواني، الغزو الامريكي للعراق: الدوافع والابعاد، في كتاب احتلال العراق، الاهداف، النتائج، المستقبل، سلسة

كتب المستقبل العربي (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ايار، ٢٠٠٤.
(٢٢)ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية- الاوربية تجاة قضايا الامة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
(٢٣)ناظم محمد نوري الشمري،الهيمنة الامريكية على نفط الخليج العربي رؤية اقتصادية، سلسلة المائدة الحرة(١٥)،بيت الحكمة، بغداد، د.ت.
(٢٤)نبيل جعفر عبد الرضا، خصخصة قطاع النفط في العراق: الابعاد والمخاطر، من كتاب استراتيجية التدمير،آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه(الطائفية-الهوية-الوطنية، والسياسات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي(٤٩)، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت، ٢٠٠٦.
(٢٥)نصير عاروري، حملة جورج بوش الابن لمناهضة الارهاب، في مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت، نوفمبر، ٢٠٠٢.
(٢٦)نيفين عبد المنعم مسعود، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول العربية بعد احداث ١١ ايلول، من كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية- الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
(٢٧)ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج، واقع وخيارات دعوة الى امن عربي اسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤.

ثانياً: الكتب المترجمة:

(١)اريك لوران، حرب ال بوش، أسرارالنزاع التي لايمكن الاعتراف بها، ترجمة: سلمان حرفوش، دار الخيال، بيروت،٢٠٠٣.
(٢) بوب وودوارد، حرب بوش، عرض وتحليل، حسين عبد الواحد، منشورات مدبولي الصغير، القاهرة، ٢٠٠٣.
(٣) بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج الملف السري، دار آزال للتوزيع والنشر، ط١، بيروت، شباط، ١٩٩١.
(٤) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، بحث موثق في تاريخ العراق المعاصرمنذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط ٢٠٠٢، ترجمة: زينة جابر أدريس، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٦.
(٥) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذين في الشرق الاوسط، العراق،ليبيا، السودان ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، ٢٠٠١.
(٦) جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الامريكية،

مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤.
(٧) جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في أعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة:سعيد العظم، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤.
(٨)جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، كانون الاول، ١٩٩٨.
(٩) رامزي كلارك واخرون، الامبراطورية الامريكية، صفحات من الماضي والحاضر، ط١، الجزء الاول، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.
(١٠) روبرت بيرد، الطريق الى التستر هو الطريق الى الخراب، في مجموعة باحثين، العراق، الغزو، الاحتلال، المقاومة، شهادات من خارج الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، كانون الاول، ٢٠٠٣.
(١١) مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة:عدنان حسن، دار الكتاب العربي،بيروت، ٢٠٠٢.
(١٢) نعوم تشومسكي، اعاقة الديمقراطية والولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٨.
(١٣) نعوم تشومسكي، روبرت فيسك واخرون، الحرب الامريكية على العراق، ترجمة: ناصر ونوس، دار البلد للنشر والتوزيع، ط١، دمشق، شباط، ٢٠٠٣.
(١٤) هانز بلكس، نزع سلاح العراق: الغزو بدلا من التفتيش، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، اب ٢٠٠٥.

ثالثاً: البحوث والدراسات

(١) ابو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٤٥)، القاهرة، يوليو، ٢٠٠١.
(٢) احمد ابراهيم محمود، عملية ثعلب الصحراء، تطورات المواجهة العسكرية في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٥)، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، يناير، ١٩٩٩.
(٣) بول ميخائيل، رياح التغيير، ترجمة: نبيل محمد سليم، مجلة قضايا سياسية، المجلد الاول، العددان الثالث والرابع، بغداد، شتاء، ٢٠٠٠.
(٤) ضاري رشيد الياسين، العراق والولايات المتحدة الامريكية في ضوء احداث الخليج العربي ١٩٩٠- ١٩٩٦، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٣)، بغداد، ١٩٩٧.
(٥) ميلتون مينورست، قتال الحرب القديمة، ترجمة: عبير عبد العزيز، مجلة قضايا

سياسية، المجلد الاول، العددان الثالث والرابع، بغداد، شتاء، ٢٠٠٠.
(٦) د. نبيل محمد سليم، العراق والولايات المتحدة الامريكية: الصراع في اطار مشروع القرار البريطاني- الامريكي وما بعده، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثاني، العدد الاول، بغداد، ربيع، ٢٠٠١.
(٧) نرمين السعدي، احداث سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاد الامريكي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٣٧)، القاهرة، ٢٠٠٢.
(٨) د. نزار اسماعيل الحيالي، التحليل الاستراتيجي للحملة الامريكية ضد الارهاب، مجلة الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية العدد (٢١) ، بغداد، ٢٠٠١.
(٩) نص المشروع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧٠)، بيروت، اب، ٢٠٠١.
(١٠)نغم نذير شكر، الاهمية العسكرية والامنية للعراق من المنظور الامريكي، اوراق امريكية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١١٠)، بغداد، ٢٠٠٢.

رابعاً: الرسائل الجامعية

رائد شهاب أحمد، أثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٥.

خامساً: الصحف والتقارير

(١)التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.

سادساً: الانترنت

(١)انظر وثيقة استراتيجية الامن القومي الامريكي الجديدة لعام ٢٠٠٢، البيت الابيض، ٢٠ ايلول ٢٠٠٢، وثيقة منشورة على شبكة الانترنت:
http://www.usinfo.stste.gov. 2004/6/3
(٢) تطور الاوضاع في منطقة الخليج وعاصفة الصحراء، الموقع على شبكة الانترنت:
http:/www.moqatel.com.htm. 2007/5/14.

(٣) خالد سلطان خالد، السياسة الامريكية في الخليج العربي (في الفترة ما بين مبدأ كارتر وغزو الكويت ١٩٨٠- ١٩٩٠)، الموقع على شبكة الانترنت:
www.moqatel.com/iraqwit.htm. 2006/5/6

(٤) هيمنة المحافظين الجدد، حرب واشنطن الخفية بين الدفاع والخارجية، الموقع على شبكة الانترنت:
www.swissinfo.com 2008/8/26.

) official Riedel may 27 speech on ٥(
the future of Iraq.
www.white house.org.
على شبكة الانترنت: الموقع

سابعاً: المصادر بالانكليزية

(1) Michael T. klar, Resource wars: The new landscape of Global conflict, metropolitan, USA, westview press, 2001.
(2)R. games woosley, saddam may Be Target Americans are looking for, daily telegraph, 2001, 9, 17.
(3)Jessica berry, Philip sherwell and David wastell, army alert by saddam points to Iraqi role, Sunday telegraph, 23/9/2001
(4)Guardian, 19/10/2001.
٥5)Washington post, 10/6/2002(

.

هوامش البحث

١) سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠، ص١٠.

(٢) خطاب صكار العاني، جغرافية العراق: ارضاً وسكاناً وموارد اقتصادية، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٩٠، ص٩.

(٣) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، اوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر،ط١،القاهرة،١٩٩٢، ص ١٤٤ .

(٤) حسين ندا، الاهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠، ص٤٧.

(١) د. حامد ربيع، العراق ولعبة الامم: حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الاعوام القادمة، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، كانون الثاني، ١٩٨٧، ص ٤٠- ٤٢.

(٢) د. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٨، ص ٤٢- ٤٣.

(٣) د. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٢، ص١٠١.

(❖) المساعد الخاص للرئيس الامريكي السابق بيل كلنتون لشؤون الشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا.

(٤) official Riedel may 27 speech on the future of Iraq, pp. 1-2:
الموقع www.white house.org

(❖) كانت فكرة البرنامج تقوم على اساس امكانية رفد الدول النامية مثل مصر والعراق بمعونات اقتصادية وذلك لتعزيز امكانيات التنمية فيها وتحقيق بيئة سياسية مستقرة تكفل بالمحصلة الحفاظ على ديمومة واستقرار المصالح الامريكية في اقليم الشرق الاوسط حيال التحديات السوفيتية السابقة.

(❖❖) وزير الخارجية الامريكي الاسبق.

(١) عصام شريف التكريتي، العراق في الوثائق الامريكية من ١٩٥٢- ١٩٥٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص١٦- ١٧.

(٢) ضاري رشيد الياسين، العراق والولايات المتحدة الامريكية في ضوء احداث الخليج العربي ١٩٩٠- ١٩٩٦، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٣)، بغداد، ١٩٩٧، ص ١٣٠- ١٣١.

(١) د. ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق، في كتاب احتلال العراق الاهداف- والنتائج- والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٢)، ط١، ايار، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٧٩- ٢٨٠.

(٢) د. ضاري رشيد الياسين، العراق والولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١- ١٣٢.

(١) مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة:عدنان حسن، دار الكتاب العربي،بيروت، ٢٠٠٢،ص٣٥-٣٦.

(٢) نبيل جعفر عبد الرضا، خصخصة قطاع النفط في العراق: الابعاد والمخاطر، من كتاب استراتيجية التدمير،آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه(الطائفية-الهوية-الوطنية، والسياسات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي(٤٩)، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٨- ١٣٩.

(٣) نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠- ١٤١.

(٤) ناظم محمد نوري الشمري،الهيمنة الامريكية على نفط الخليج العربي رؤية اقتصادية، سلسلة المائدة الحرة(١٥)،بيت الحكمة، بغداد، د.ت، ص٨.

(١) منارالرشواني، الغزو الامريكي للعراق: الدوافع والابعاد، في كتاب احتلال العراق، الاهداف، النتائج، المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ايار، ٢٠٠٤، ص ٦٠- ٦٢.

(٢) عبد الحي زلوم،أحتلال العراق أحدى حروب البترول الصليبية، من كتاب وليم بولك،لكي نفهم العراق المسار الكامل للتاريخ العراقي قديما وحديثا في الاجتياح المغولي الى العهد العثماني حتى الانتداب البريطاني والاحتلال الامريكي، تقديم: عبد

الحي يحيى زلوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠.

(٣) خليل ابراهيم السامرائي، تطور المفاهيم الاستراتيجية الامريكية تجاه الوطن العربي، من كتاب العرب والقوى العظمى، العرب والولايات المتحدة الامريكية، سلسلة المائدة الحرة(١٩)، بيت الحكمة، بغداد، شباط ، ١٩٩٨، ص٢٨.

(٤) نرمين السعدي، احداث سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاد الامريكي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٣٧)، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٧٥- ١٧٦.

(١) نغم نذير شكر، الاهمية العسكرية والامنية للعراق من المنظور الامريكي، اوراق امريكية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١١٠)، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١-٢.

(٢) فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي، دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل، مطبعة العزة، بغداد، ٢٠٠١، ص١٤٥.

(٣) رائد شهاب أحمد، أثر التواجد العسكري الامريكي على النظام السياسي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٣-٣٦.

❖ أن فكرة وجود نظام عالمي جديد تستند الى الفروض التي مفادها:وجود قوة أقتصادية عسكرية متفوقة في حيازة دولة واحدة أو تحالف دول تستطيع بدورها ان تجعل ارادتها فاعلة وغير قابلة للتجاهل في كل محاور العالم الداخلة في خانة التفاعلات الدولية ، انظر: محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥١.

(١) ابراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ١٩٩٧، ص١٨٦.

(٢) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية- الاوربية تجاة قضايا الامة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٤٥.

(٣) نعوم تشومسكي، اعاقة الديمقراطية والولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٨، ص١٥.

(٤) ناظم عبد الواحد الحاسور، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(١) د. نزار اسماعيل الحيالي، التحليل الاستراتيجي للحملة الامريكية ضد الارهاب، مجلة الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية العدد (٢١) ، بغداد، ٢٠٠١، ص١. وقارن مع حسن الحاج علي

احمـد، حـرب افغانسـتان التحـول مـن الجيوستراتيجي الى الجيوبوليتكي، من بحوث كتاب العرب والعالم بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٣)، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٤٨- ٢٤٩.

(٢) عبد الاله عبد الدايم، القومية العربية والنظـام العـالمي الجديـد، دار الاداب، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٣٤- ١٣٨.

(٣) ياسـين سـويد، الوجـود العسـكري الاجنبي في الخليج، واقع وخيارات دعوة الى امـن عربـي اسـلامي في الخلـيج، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ط١، بـيروت، ٢٠٠٤، ص١٨.

(٤) محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٦.

(١) خالد سلطان خالد، السياسة الامريكية في الخليج العربي (في الفترة ما بين مبدأ كارتر وغزو الكويت ١٩٨٠- ١٩٩٠)، الموقع على شـبكة الانترنـت: www.moqatel.com/iraqwit.htm. 2006/5/6

(٢) المصدر نفسه، ص١- ٢ .

(٣) بيـار سـالينجر واريـك لـوران، حـرب الخلـيج الملـف السـري، دار آزال للتوزيـع والنشر، ط١، بيروت، شباط، ١٩٩١، ص٦٥- ٦٧.

(١) تطور الاوضاع في منطقة الخليج وعاصفة الصحراء، الموقع على شبكة الانترنت: http:/www.moqatel.com.htm. 2007/5/14, p. 2-3.

(٢) محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

(٣) جيـف سـيمونز، اسـتهداف العـراق، العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٥٦- ١٥٧.

(٤) تـيم نبلـوك، العقوبـات والمنبـوذين في الشرق الاوسط، العراق،ليبيا، السودان ، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، تموز، ٢٠٠١، ص٣٩.

(٥) رامزي كلارك واخرون، الامبراطورية الامريكية، صفحات من الماضي والحاضر، ط١، الجزء الاول، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٠٦.

(١) تشـارلز تريـب، صـفحات مـن تـاريخ العـراق، بحـث موثـق في تـاريخ العـراق المعاصرمنذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط ٢٠٠٢، ترجمـة: زينـة جـابر أدريـس، الـدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ٣٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٤١.

(٣) جيـف سـيمونز، التنكيـل بـالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، كانون الاول، ١٩٩٨، ص ص ٨٩- ٩٠.

(٤) المصدر نفسه، ص١١٨.

(٥) طـاهر شـاش، العلاقـات الامريكيـة مـع العالم العربي واسرائيل، في رامزي كلارك

واخرون، الامبراطورية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٧- ٣٠٨.

(١) هانز بلكس، نزع سلاح العراق: الغزو بدلا من التفتيش، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، اب ٢٠٠٥، ص ٤٥-٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٧.

(٤) تشارلز تريب، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٢- ٣٤٣. وكذلك انظر: احمد ابراهيم محمود، عملية ثعلب الصحراء، تطورات المواجهة العسكرية في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٥)، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، يناير، ١٩٩٩، ص ١٧٢- ١٧٣.

(١) طالب حسين حافظ، تطور الاستراتيجية الامريكية في العراق، في مجموعة باحثين، الاستراتيجية الامريكية في العراق، من منظور داخلي واقليمي ودولي، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد (٢٥)، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٥٦- ٢٥٧.

(٢) فنسان غريب، مازق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، اذار، ٢٠٠٨، ص ١٨٦- ١٨٧.

(١) اياد حلمي الجصاني، احتلال العراق ومشروع الاصلاح الديمقراطي الامريكي حقائق واوهام، دار الزهراء، بيروت، د.ت، ص٦٦، وكذلك انظر: جهاد الخازن، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيين، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٩.

(٣) نيفين عبد المنعم مسعود، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول العربية بعد احداث ١١ ايلول، من كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية- الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢١٨.

(١) ابو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٤٥)، القاهرة، يوليو، ٢٠٠١، ص ١٥٢.

(٢) د. نبيل محمد سليم، العراق والولايات المتحدة الامريكية: الصراع في اطار مشروع القرار البريطاني- الامريكي وما بعده، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثاني، العدد الاول، بغداد، ربيع، ٢٠٠١، ص١١٥.

(٣) ابو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

(٤) Michael T. klar, Resource wars: The new landscape of Global conflict, metropolitan, USA, westview press, 2001, p. 49.

(١) بول ميخائيل، رياح التغيير، ترجمة: نبيل محمد سليم، مجلة قضايا سياسية، المجلد

الاول، العددان الثالث والرابع، بغداد، شتاء، ٢٠٠٠، ص٢٠٨.

(٢) ميلتون مينورست، قتال الحرب القديمة، ترجمة: عبير عبد العزيز، مجلة قضايا سياسية، المجلد الاول، العددان الثالث والرابع، بغداد، شتاء، ٢٠٠٠، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٣) نص المشروع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧٠)، بيروت، اب، ٢٠٠١، ص ١٥٦.

(٤) هيمنة المحافظين الجدد، حرب واشنطن الخفية بين الدفاع والخارجية، الموقع على شبكة الانترنت:

www.swissinfo.com 2008/8/26.

(١) انظر وثيقة استراتيجية الامن القومي الامريكي الجديدة لعام ٢٠٠٢، البيت الابيض، ٢٠ ايلول ٢٠٠٢، وثيقة منشورة على شبكة الانترنت:

http://www.usinfo.stste.gov. 2004/6/3

(❖) مدير المخابرات المركزية الامريكية للفترة بين ١٩٩٣- ١٩٩٥ (والذي تحدث عن ان صدام هو الهدف الذي يبحث عنه الامريكيون).

(٢) جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سبق ذكره، ص٤٥. وكذلك انظر:

R. games woosley, saddam may Be Target Americans are looking for, daily telegraph, 2001, 9, 17.

(❖❖) مساعد وزير الدفاع الامريكي في ادارة بوش الابن.

(٣) نقلاً عن: اريك لوران، حرب ال بوش، أسرارالنزاع التي لايمكن الاعتراف بها، ترجمة: سلمان حرفوش، دار الخيال، بيروت،٢٠٠٣، ص١١٣.

(٤) المصدر نفسه، ص١١٣ وكذلك قارن مع: جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في أعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة:سعيد العظم، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٥) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦- ٢٢٧.

(١) اريك لوران، حرب ال بوش، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

(٢) Jessica berry, Philip sherwell and David wastell, army alert by saddam points to Iraqi role, Sunday telegraph, 23/9/2001.

(٣) Guardian, 19/10/2001.

وكذلك انظر: روبرت بيرد، الطريق الى التستر هو الطريق الى الخراب، في مجموعة باحثين، العراق، الغزو، الاحتلال، المقاومة، شهادات من خارج الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، كانون الاول، ٢٠٠٣، ص٧٧.

(١) اريك لوران، حرب ال بوش، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

(٢) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٨.

(٣) Washington post, 10/6/2002.

(١) بوب وودوارد، حرب بوش، عرض وتحليل، حسين عبد الواحد، منشورات مدبولي الصغير، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١٢. وكذلك انظر: نصير عاروري، حملة جورج بوش الابن لمناهضة الارهاب، في مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت، نوفمبر، ٢٠٠٢، ص ٢٣١-٢٣٤.

(٢) نعوم تشومسكي، روبرت فيسك واخرون، الحرب الامريكية على العراق، ترجمة: ناصر ونوس، دار البلد للنشر والتوزيع، ط١، دمشق، شباط، ٢٠٠٣، ص ١١١- ١١٢.

(٣) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سبق ذكره،ص ٣٥٣.

هوامش البحث

(١) سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠، ص١٠.

(٢) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، اوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر،ط١،القاهرة،١٩٩٢، ص ١٤٤ .

(❖) المساعد الخاص للرئيس الامريكي السابق بيل كلنتون لشؤون الشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا.

(❖) كانت فكرة البرنامج تقوم على اساس امكانية رفد الدول النامية مثل مصر والعراق بمعونات اقتصادية وذلك لتعزيز امكانيات التنمية فيها وتحقيق بيئة سياسية مستقرة تكفل بالمحصلة الحفاظ على ديمومة واستقرار المصالح الامريكية في اقليم الشرق الاوسط حيال التحديات السوفيتية السابقة.

(❖❖) وزير الخارجية الامريكي الاسبق.

(٣) نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠- ١٤١.

(٤) ناظم محمد نوري الشمري،الهيمنة الامريكية على نفط الخليج العربي رؤية اقتصادية، سلسلة المائدة الحرة(١٥)،بيت الحكمة، بغداد، د.ت، ص٨.

(٥) منارالرشواني، الغزو الامريكي للعراق: الدوافع والابعاد، في كتاب احتلال العراق، الاهداف، النتائج، المستقبل، سلسة كتب المستقبل العربي (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ايار، ٢٠٠٤، ص ٦٠- ٦٢.

(٦) عبد الحي زلوم،أحتلال العراق أحدى حروب البترول الصليبية، من كتاب وليم بولك،لكي نفهم العراق المسار الكامل للتاريخ العراقي قديما وحديثا في الاجتياح المغولي الى العهد العثماني حتى الانتداب البريطاني والاحتلال الامريكي، تقديم: عبد الحي يحيى زلوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠.

(٧) فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي، دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل، مطبعة العزة، بغداد، ٢٠٠١، ص١٤٥.

(٨) رائد شهاب أحمد، أثر التواجد العسكري الامريكي على النظام السياسي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٣-٣٦.

❖ أن فكرة وجود نظام عالمي جديد تستند الى الفروض التي مفادها:وجود قوة أقتصادية عسكرية متفوقة في حيازة دولة واحدة أو تحالف دول تستطيع بدورها ان تجعل ارادتها فاعلة وغير قابلة للتجاهل في كل محاور العالم الداخلة في خانة التفاعلات الدولية ، انظر: محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥١.

(٩) ابراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ١٩٩٧، ص١٨٦.

(١٠) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية- الاوربية تجاة قضايا الامة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٤٥.

(١٠) نعوم تشومسكي، اعاقة الديمقراطية والولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٨، ص١٥.

(١١) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(١٢) د. نزار اسماعيل الحيالي، التحليل الاستراتيجي للحملة الامريكية ضد الارهاب، مجلة الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية العدد (٢١) ، بغداد، ٢٠٠١، ص١. وقارن مع حسن الحاج علي احمد، حرب افغانستان التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوبوليتكي، من بحوث كتاب العرب والعالم بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٤٨- ٢٤٩.

(١٣) ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج، واقع وخيارات دعوة الى امن عربي اسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٨.

(١٤) خالد سلطان خالد، السياسة الامريكية في الخليج العربي (في الفترة ما بين مبدأ كارتر وغزو الكويت ١٩٨٠- ١٩٩٠)، الموقع على شبكة الانترنت: www.moqatel.com/iraqwit.htm. 2006/5/6

(١٥) المصدر نفسه، ص١- ٢ .

(١٦) بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج الملف السري، دار آزال للتوزيع والنشر، ط١، بيروت، شباط، ١٩٩١، ص٦٥- ٦٧.

(١٧) محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

(١٨) جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٥٦- ١٥٧.

(١٩) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذين في الشرق الاوسط، العراق،ليبيا، السودان ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، ٢٠٠١، ص٣٩.

(٢٠) رامزي كلارك واخرون، الامبراطورية الامريكية، صفحات من الماضي والحاضر، ط١، الجزء الاول، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٠٦.

(٢١) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، بحث موثق في تاريخ العراق المعاصرمنذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط ٢٠٠٢، ترجمة: زينة جابر أدريس، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ٣٣٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٣٤١.

(٢٣) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، كانون الاول، ١٩٩٨، ص ص ٨٩- ٩٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١١٨.

(٢٥) هانز بلكس، نزع سلاح العراق: الغزو بدلا من التفتيش، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، اب ٢٠٠٥، ص ٤٥- ٤٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٤٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٤٧.

(٢٨) فنسان غريب، مازق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، اذار، ٢٠٠٨، ص ١٨٦- ١٨٧.

(٢٩) اياد حلمي الجصاني، احتلال العراق ومشروع الاصلاح الديمقراطي الامريكي حقائق واوهام، دار الزهراء، بيروت، د.ت، ص٦٦، وكذلك انظر: جهاد الخازن، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيين، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٠٥-١٠٦.

(٣٠) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢- ٢٠٠٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٩.

(٣١) نيفين عبد المنعم مسعود، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول العربية بعد

احداث ١١ ايلول، من كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية- الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢١٨.

(٣٢) ابو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٤٥)، القاهرة، يوليو، ٢٠٠١، ص ١٥٢.

(٣٣) د. نبيل محمد سليم، العراق والولايات المتحدة الامريكية: الصراع في اطار مشروع القرار البريطاني- الامريكي وما بعده، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثاني، العدد الاول، بغداد، ربيع، ٢٠٠١، ص١١٥.

(٣٤) ابو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

(٣٥) Michael T. klar, Resource wars: The new landscape of Global conflict, metropolitan, USA, westview press, 2001, p. 49.

(٣٦) ميلتون مينورست، قتال الحرب القديمة، ترجمة: عبير عبد العزيز، مجلة قضايا سياسية، المجلد الاول، العددان الثالث والرابع، بغداد، شتاء، ٢٠٠٠، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٣٧) نص المشروع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧٠)، بيروت، اب، ٢٠٠١، ص ١٥٦.

(٣٨) هيمنة المحافظين الجدد، حرب واشنطن الخفية بين الدفاع والخارجية، الموقع على شبكة الانترنت:

www.swissinfo.com 2008/8/26.

(٣٩) انظر وثيقة استراتيجية الامن القومي الامريكي الجديدة لعام ٢٠٠٢، البيت الابيض، ٢٠ ايلول ٢٠٠٢، وثيقة منشورة على شبكة الانترنت:

http://www.usinfo.stste.gov. 2004/6/3

(❖) مدير المخابرات المركزية الامريكية للفترة بين ١٩٩٣- ١٩٩٥ (والذي تحدث عن ان صدام هو الهدف الذي يبحث عنه الامريكيون).

(٤٠) جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سبق ذكره، ص٤٥. وكذلك انظر:

R. games woosley, saddam may Be Target Americans are looking for, daily telegraph, 2001, 9, 17.

(❖❖) مساعد وزير الدفاع الامريكي في ادارة بوش الابن.

(٤١) نقلاً عن: اريك لوران، حرب ال بوش، أسرارالنزاع التي لايمكن الاعتراف بها، ترجمة: سلمان حرفوش، دار الخيال، بيروت،٢٠٠٣، ص١١٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ص١١٣ وكذلك قارن مع: جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في أعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة:سعيد العظم، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٤٣) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦- ٢٢٧.

(٤٤) اريك لوران، حرب ال بوش، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

(٤٥) Jessica berry, Philip sherwell and David wastell, army alert by saddam points to Iraqi role, Sunday telegraph, 23/9/2001.

(٤٦) Guardian, 19/10/2001.

وكذلك انظر: روبرت بيرد، الطريق الى التستر هو الطريق الى الخراب، في مجموعة باحثين، العراق، الغزو، الاحتلال، المقاومة، شهادات من خارج الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، كانون الاول، ٢٠٠٣، ص٧٧.

(٤٧) اريك لوران، حرب ال بوش، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

(٤٨) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٨.

(٤٩) Washington post, 10/6/2002.

(٥٠) بوب وودوارد، حرب بوش، عرض وتحليل، حسين عبد الواحد، منشورات مدبولي الصغير، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١٢.
وكذلك انظر: نصير عاروري، حملة جورج بوش الابن لمناهضة الارهاب، في مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت، نوفمبر، ٢٠٠٢، ص ٢٣١-٢٣٤.

(٥١) نعوم تشومسكي، روبرت فيسك واخرون، الحرب الامريكية على العراق، ترجمة: ناصر ونوس، دار البلد للنشر والتوزيع، ط١، دمشق، شباط، ٢٠٠٣، ص ١١١- ١١٢.

(٥٢) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سبق ذكره،ص ٣٥٣.